العدد الواحد والعشرون - الجزء الثاني - نوفمبر - 2024 - السنة الرابعة مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية المحكّمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

International American Journal of Peer-Reviewed Humanities and Social Sciences

ISSN - 2710 - 4834 / رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقي : 2735

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

الموقع الرسمي للمجلة / www.aijhssa.us

أثر انتهاج استراتيجية الصيرفة الخضراء على كفاءة الأداء المالي للمصارف في ليبيا : رافد لتحقيق التنمية المستدامة

د. مريم المبروك فريعيس

ستاذ مادة النقود و المصارف بكلية القانون / جامعة طرابلس

m.m_af@yahoo.com

00218914524232

الملخص :

من المفاهيم الحديثة في مجال الخدمات المالية مصطلح الصيرفة الخضراء التي تهدف لدمج المبادي الاساسية للبيئة و القيم الاجتماعية في أنشطة و خدمات المصارف . فمع تزايد التحديات البيئية مثل تغير المناخ واستنزاف الموارد الطبيعية، أصبح من الضروري للمصارف اعتماد ممارسات مستدامة تسهم في حماية البيئة وتعزز التنمية المستدامة التي باتت من اهم الاهداف لكافة الشعوب و الحكومات .

و بالنظر للقطاع المصرفي في ليبيا نلحظ مواجهته للعديد من التحديات المحيطة في وسط بيئته المصرفية و الموثرة فيه بشكل مباشر و أهمها عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي بالإضافة إلى قلة الوعي بممارسات الصيرفة الخضراء موضوع الدراسة و التي رغم هذه العقبات، يمكن أن تفتح آفاقًا جديدة لتعزيز الكفاءة الاقتصادية وتقليل المخاطر البيئية، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبلاد .

و لان المصارف مؤسسات محورية في توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الخضراء في العالم بشكل عام ، فإن فهم كيفية دمج مبادئ الصيرفة الخضراء في استراتيجيات العمل المصرفي يُعد أمرًا بالغ الأهمية لتحسين الأداء البيئي والاقتصادي في ليبيا .

لذا تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف إمكانيات المصارف الليبية في اعتماد الصيرفة الخضراء، مع التركيز على التحديات والفرص المتاحة لتحقيق هذا المسعى ، وتوفير إطار عمل مناسب لتطوير الخدمات و الممارسات المصرفية المستدامة بها .

الكلمات المفتاحية : الصيرفة الخضراء – الاستدامة – القطاع المصرفي – الصيرفة التقليدية - الاقتصاد الاخضر .

The Impact of Adopting Green Banking Strategies on the Efficiency of Financial Performance of Banks in Libya: A Tributary for Achieving Sustainable Development

Dr. Mariam AlMabrouk Ali Friaiss

Professor of Money and Banking Faculty of Law – University Of Tripoli Libya

Abstract:

One of the modern concepts in the field of financial services is the term green banking, which aims to integrate fundamental environmental principles and social values into the activities and services of banks. With the increasing environmental challenges such as climate change and the depletion of natural resources, it has become essential for banks to adopt sustainable practices that contribute to environmental protection and promote sustainable development, which has become one of the primary goals for all peoples and governments.

Looking at the banking sector in Libya, we notice that it faces many surrounding challenges in its banking environment that directly affect it, the most significant of which are political and economic instability, as well as a lack of awareness regarding green banking practices, which is the subject of this study. Despite these obstacles, green banking can open new horizons to enhance economic efficiency and reduce environmental risks, thereby contributing to achieving the country's sustainable development goals.

Since banks are pivotal institutions in directing investments toward green projects worldwide, understanding how to integrate the principles of green banking into banking strategies is crucial for improving environmental and economic performance in Libya.

Therefore, this study aims to explore the potential of Libyan banks to adopt green banking, focusing on the challenges and opportunities available to achieve this endeavour, and providing a suitable framework for developing sustainable banking services and practices.

Keywords: Green banking - sustainability - banking sector - traditional banking - green economy.

المقدمة :

في عالم مليء بالتحديات البيئية والاقتصادية، يبرز دور الصيرفة الخضراء كأداة حيوية لتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة ، فالتوجه للصيرفة الخضراء بات من الامور الملحة و المهمة ؛ لكونها أداة فعالة لتمويل مشاريع التنمية في جميع أنحاء العالم ، وفي السنوات الاخيرة ازداد الاهتمام بها لما لها من مزايا تخدم البشرية و الارض تبنت المصارف استراتيجيات الصيرفة الخضراء التي اسهمت في توفير مناخ و بيئة نظيفة ، كما ان الممارسات و الخدمات المصرفية الخضراء تسهم بدرجة كبيرة في تحويل الاستثمارات الساعية للحفاظ على البشرية من الكوارث والأوبئة والهادفة لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وزيادة مرونة المجتمع تجاه الآثار السلبية لتغير المناخ و الحد من استخدام الموارد الغير متجددة الضارة بالبيئة ، كذلك المساهمة في توفير الطاقة والوقود والورق ناهيك عن الماء كما أن استراتيجيات الصيرفة الخضراء وسيلة تخدم الاقتصاد المحلي .

من اجل هذا و من خلال الترويج للخدمات المصرفية الخضراء ، ولادارك القطاع المصرفي حول العالم لاهمية إستحداث نظم تمويل مختص بتقديم الدعم المادي للمشروعات الاقتصادية الصديقة للبيئة و التي تعرف بمشروعات الاقتصاد الأخضر ، ازداد الاهتمام بالصيرفة الخضراء في ظل تصاعد الاهتمام العالمي بالنظام البيئي والتغيرات المناخية. لذا فالمصارف و ما تقدمه من خدمات شرعت في التحول الى مصارف خضراء بتوجيه عملياتها نحو تحسين البيئة و مراعاة تحقيق اهداف التنمية المستدامة والالتزام بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية و تعزيزها.

وفي هذا السياق، فإن ليبيا تمتلك إمكانيات هائلة حباها المولى عز و جل بها لتحقيق الاستدامة في جميع المجالات الحياتية ولتحسين جودة الحياة لمواطنيها، ومع هذه الفرص الواعدة يعد الانتقال نحو الصيرفة الخضراء خطوة ضرورية لتحقيق الأهداف المستدامة وتحقيق التقدم ، و للتأكيد على الأثر الإيجابي الذي سيكون من جراء هذا التحول على الأجيال الحالية والمستقبلية و التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها .

و في ظل الظروف الراهنة و نظرا لاهمية القطاع المصرفي و الدور الذي يمكن ان يلعبه لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا بانتهاجه استراتيجية الصيرفة الخضراء ؛ ستكون هذه الورقة البحثية بمثابة القاء للضوء على اهمية الصيرفة الخضراء في ليبيا بشكل عام و مدى اهتمام المصرف المركزي بهذا النهج و الذي سيظهر بالتالي في كافة المؤسسات المصرفية التي يترأسها ، من خلال دراسة وتحليل دور الصيرفة الخضراء وتأثيرها المتوقع في ليبيا، تسعى الباحثة في هذه الدراسة للتعرف عن كيفية دعم التنمية المستدامة وتحقيق الازدهار خلال تقديم توجيهات وإرشادات تعزز دور الصيرفة الخضراء في تحقيق التغيير الإيجابي من الدور المنشود للمصارف الليبية.

المبحث الأول : منهجية البحث

مشكلة البحث : تعتبر ليبيا من الدول المتاثرة من مشكلة تغير المناخ و اثارها السلبية على مواردها الطبيعية و الاقتصاد الوطني و جملة من القطاعات الحيوية ، وتصل اثارها للقطاع المصرفي و المعتمد بشكل كبير على استقرار البيئة . لذا يمكن صياغة مشكلة البحث الرئيسية في الاسئلة التالية :

1 .كيف يمكن للصيرفة الخضراء أن تلعب دورًا في مواجهة هذه التحديات البيئية، وتعزيز مرونة القطاع المصرفي في ليبيا في ظل الظروف المتغيرة الراهنة ، وكيف يمكن للقطاع المصرفي في ليبيا تعزيز

دوره في دعم المشاريع التمويلية الاستثمارية الصديقة للبيئة، بما في ذلك الشركات الخاصة والعامة والمشاريع الحكومية؟

2 . ما هي التحديات التي تواجه الحكومة الليبية في تعزيز الاعتماد على النموذج المصرفي الأخضر؟ وكيف يمكن للشركات الخاصة والمواطنين المساهمة في تحقيق هذا الهدف؟

3 . هل تُبدي شركات القطاع الخاص و المواطنين اهتماما بالبيئة لجعلها نظيفة و خضراء ؟ .

4 . ما هي السياسات والآليات التي يمكن للمصارف الليبية اعتمادها لتحسين احتساب البعد البيئي عند منح التمويل لجميع الأطراف، بما في ذلك الشركات الخاصة والعامة والمشاريع الحكومية ؟

5 . كيف يمكن التعريف بأهمية الاستدامة لنشر الوعي بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الشركات الخاصة والعامة والمواطنين، و دور الاستدامة البيئية والمساهمة في تحقيقها من خلال مشاريعهم وأنشطتهم؟

الاهمية :

. يقدم البحث بيانات تعزز فهم العاملين و العملاء بالقطاع المصرفي عن الاداء البيئي للمصارف و مدى تاثيره على الاقتصاد .

. يسهم في رفع مستوى الوعي حول أهمية الصيرفة الخضراء وتأثيرها على الاقتصاد والمجتمع .

. يساعد البحث في فهم كيفية دمج مبادئ الاستدامة في العمل المصرفي و تحديد كيفية توجيه الاستثمارات نحو المشاريع المستدامة .

الاهداف :

التعريف بالصيرفة الخضراء و اهمية انتهاجها في المصارف الليبية و اتباع معاييرها التي تساعدها في التوافق مع المعايير الدولية و كسب الثقة فيها محليا و دوليا .

دعم الاقتصاد الوطني عن طريق تشجيع الاستثمار في المشاريع الخضراء كمشاريع الطاقة المتجددة والعمل على تقليل المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية .

زيادة الوعي باهمية نهج الصيرفة الخضراء و اهمية الاستدامة البيئية بين عملاء المصرف و الحكومة بشكل عام .

تقليل المخاطرة في نشاطات المصارف و خصوصاً المرتبط بالتغيرات المناخية .Top of Form

فرضيات الدراسة :

وفقًا لطبيعة الدراسة ، مشكلة البحث ، أسئلة البحث والأهداف. يمكن صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

H1: لا يوجد فرق كبير في متوسط الدرجات لمستوى معرفة البنوك الليبية وتنفيذ وممارسة سياسات الصيرفة الخضراء.

H2: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات الحكومة الليبية وممارسات البنوك فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة خلال العقود الثلاثة الماضية.

H3: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى المعرفة السابقة حول الصيرفة الخضراء ومستوى الاستثمار والتنفيذ في البنوك الليبية.

عرض وتحليل البيانات

من أجل تحليل البيانات التي تم جمعها ، استخدمت الباحثة الحزمة الإحصائية لبرنامج العلوم الاجتماعية (SPSS). تم استخدام العديد من الاختبارات لتحليل البيانات التي تم جمعها ، بما في ذلك توزيع التردد.

3.11 إجراءات الدراسة

بهدف تحقيق أهداف الدراسة ، اتبعت الباحثة الإجراءات التالية:

مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة.

إعداد أداة الدراسة (الاستبانة) .

التأكد من موثوقية أداة الدراسة

تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة

توزيع الاستبانة على المشاركين ومعالجةالبيانات

تم تقديم الاستبيان بصيغته النهائية إلى العينة المكونة من 150 موظفًا في ثلاث مصارف في مدينة طرابلس . تمت معالجة البيانات وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) للوصول إلى النتائج. بناءً على نتائج الدراسة، تم اقتراح مجموعة من التوصيات.

الدراسات السابقة في مجال الصيرفة الخضراء:

- رشا بن جعفر ،مروة بوحناش(2021) سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصيرفة الخضراء في البنوك التجارية من خلال استغلال الموارد في مشاريع تنموية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة وتنشيط النشاط الاقتصادي. وقد توصلت إلى النتائج التالية:

* تعتبر الصيرفة الخضراء من الموضوعات المعاصرة والهامة التي نالت قبولًا على المستويين المحلي والإقليمي، نظرًا لما تحققه من أهداف ومبادئ ومبادلات .

* تُعد الصيرفة الخضراء أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة.

* تُوفر الصيرفة الخضراء العديد من فرص العمل الخضراء.

* تساهم الصيرفة الخضراء في حماية الموارد الطبيعية، على عكس الاقتصاد التقليدي الذي يركز بشكل أساسي على النشاط الاقتصادي دون مراعاة الجوانب البيئية.

يُلاحظ وجود نقص في الفهم الواضح والدقيق لمفهوم المصارف الخضراء لدى عينة البحث، حيث يُعتبر هذا المصطلح غير معروف بالشكل الكافي لعامة الناس .

- نعمة و اخرون (2023) استعرضت هذه الدراسة عدة مفاهيم اساسها الصيرفة الخضراء و المفاهيم المرتبطة بها و لقد تناولت الاستدامة و الطاقة التي بينتها بالتالي ، ان الطاقة النظيفة تُعد

من المصادر الحديثة التي تُستخدم بشكل متزايد في مختلف المجالات اليومية، سواء في المعاملات التجارية أو الأنشطة الحياتية اليومية. تساعد هذه التقنيات في حماية البيئة من خلال الحد من التلوث وتحسين استدامة الموارد الطبيعية، وهو ما يسهم في مواجهة التغيرات البيئية التي تهدد الحياة المستدامة على كوكب الأرض.

كما تُعد الاستدامة البيئية إحدى الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، التي تشمل أيضًا الأبعاد الاجتماعية والاقتصاديةو ان التنمية المستدامة تهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، مما يستدعي ضرورة الحفاظ على الأنظمة البيئية التي تدعم تجديد الموارد الطبيعية .

قدم البحث التجربة الهولندية في تطبيق مفهوم "الصيرفة الخضراء" كنموذجًا مهمًا يمكن للاستفادة منه في تعزيز الاستدامة البيئية إذ يُظهر هولندا مثالا لتطبيق الصيرفة الخضراء وكيف يمكن للقطاع المصرفي أن يلعب دورًا محوريًا في التحول نحو اقتصاد مستدام من خلال تبني ممارسات مصرفية تركز على تمويل المشاريع البيئية والطاقة المتجددة. من خلال استراتيجيات مبتكرة تهدف إلى تقليل الأثر البيئي، لذايمكن الاستفادة من هذه التجربة كدراسة حالة تساهم في تطوير أنظمة مصرفية خضراء تدعم التنمية المستدامة.

الجانب النظري

المبحث الاول : مفاهيم و مصطلحات البحث

الصيرفة الخضراء :

1. الصيرفة الخضراء تشبه العمل المصرفي المتعارف عليه ولكنها تُراعي العوامل البيئة

و الاجتماعية التي تسعي لحماية البيئة و المحيط ، اذا يمكن القول انها متمثلة في أي عمل مصرفي يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة .

كذلك تسعى الصيرفة الخضراء إلى تعزيز الممارسات البيئية المستدامة وتقليل البصمة الكربونية في الأنشطة المصرفية، بهدف حماية البيئة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية. (firesbank,2023) .

كما يمكن تعريف الصيرفة الخضراء بانها تشبه الأنشطة العمل المصرفي التقليدي، ولكنها تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية، حيث تركز على حماية البيئة والتقليل من الآثار السلبية لأنشطة المصرفية على المجتمع والبيئة.(الحوثي ، 2023) .

كما تُعرَف الصيرفة الخضراء بأنها إدارة الأنشطة المصرفية مع التركيز على العوامل البيئية والاجتماعية بهدف الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية .

اذا فالصيرفة الخضراء تستخدم التكنولوجيا الحديثة والمنتجات والخدمات التي تراعي البيئة و الطاقة وكفاءة استخدامها والحد من الانبعاثات الملوثة و الضارة بالبيئة و اعادة التدوير ... الخ .

التنمية المستدامة(نشاتها و تعريفها)

نشأ مفهوم التنمية المستدامة - كمفهوم محدد بوضوح - من مجموعة من المؤتمرات والقمم، حيث سعى القادة المؤثرون إلى التوصل إلى اتفاق حول كيفية معالجة 'القضايا الملحة' في القرن الحادي والعشرين، مثل الفقر، وارتفاع مستويات عدم المساواة، وتدهور البيئة وصحة الإنسان (BâcDorin Paul، 2007) .

ظهر مفهوم التنمية المستدامة خلال مؤتمر 1972 حول البيئة البشرية الذي عُقد في ستوكهولم، السويد، والذي حضره 113 دولة وممثلون عن 19 منظمة دولية. كان هذا المؤتمر أول مؤتمر دولي حقيقي يركز حصريًا على القضايا البيئية. وفيه، أدلت مجموعة من 27 خبيرًا بتصريح يتعلق بالعلاقة بين البيئة والتنمية، حيث أشاروا إلى أنه: 'على الرغم من وجود حالات من النزاعات الفردية بين الأولويات البيئية والاقتصادية، إلا أنها في جوهرها وجهان لعملة واحدة'". (Vogler، 2007) .

نتيجة أخرى لمؤتمر ستوكهولم كانت إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) ، الذي يهدف إلى 'توفير القيادة وتعزيز الشراكة في القضايا البيئية من خلال إلهام الأمم والشعوب، وتمكينها من تحسين نوعية حياتها دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية. (BâcDorin Paul، 2007) .

كان هذا المؤتمر حدثًا تاريخيًا غير مسبوق، حيث جمع أكبر عدد من المشاركين، يتضمن 114 رئيس دولة و1400 منظمة غير حكومية. أثبت المؤتمر نفسه أنه حدث دولي على نطاق غير مسبوق. وكان عنوان المؤتمر 'ربط البيئة والتنمية'، مما عكس محاولة للتفاوض بين الشمال والجنوب في الأمم المتحدة، حيث تم وضع المطالب الدولية المتعلقة بالبيئة مقابل المطالب المتعلقة بالمساعدات التنموية الإضافية ونقل التكنولوجيا. (Vogler، 2007).

تم التعبير بوضوح عن التزام القادة من جميع أنحاء العالم بالتنمية المستدامة في جدول أعمال القرن 21، وهو الوثيقة الرئيسية للقمة، والتي تتكون من 500 صفحة من الممارسات والنصائح المتفق عليها لتحقيق التنمية المستدامة في معظم مناطق العالم. تنظم أنشطة جدول أعمال القرن 21 في إطار مواضيع بيئية وتنموية، تشمل جودة الحياة، والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، وحماية المشاعات العالمية، وإدارة المستوطنات البشرية، والنمو الاقتصادي المستدام .

تعترف الوثيقة بأن استمرار الفقر المدقع في أجزاء كثيرة من العالم، جنبًا إلى جنب مع أنماط المعيشة القائمة على استهلاك الموارد بشكل مفرط في أجزاء أخرى، ليس نموذجًا مستدامًا، مما يستدعي ضرورة ممارسة الإدارة البيئية في كل من البلدان النامية والمتقدمة .

خلال مؤتمر عام 1992، تم الاتفاق على أنه ينبغي على البلدان إعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن 21. على الرغم من أن التنمية المستدامة كانت المبدأ الموحد لمؤتمر ريو، إلا أنه كان هناك خلاف حول معناها وآثارها .

حاولت عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية توفير التوجيه لتنفيذ التنمية المستدامة من خلال وضع مجموعة من المبادئ وخطة عمل تستند إلى هذا المفهوم. في الواقع، كانت ريو أقل اهتمامًا بمناقشة تعريف التنمية المستدامة، وتركزت أكثر على تطوير نهج لضمان تنفيذها. يجادل بعض النقاد بأن 'تطبيق مبادئ المساواة والعيش ضمن الحدود الإيكولوجية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مرنة بما يكفي لإعادة توجيهها نحو الاستدامة، ودمجها مع بعضها البعض ومع البيئة .

(Prizzia، 2007).

منذ أوائل التسعينات ، أصبح مفهوم التنمية المستدامة في صميم نماذج التنمية العالمية (Lele، 1991). هذا المفهوم يتطلب تقارب ثلاثة أبعاد رئيسية أي التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة (Baker، 2006). تهدف التنمية المستدامة إلى تلبية "احتياجات الحاضر دون التاثير على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

مؤخراً ، اقترح العلماء تغييرًا في تعريف التنمية المستدامة ليكون "تنمية تلبي احتياجات الحاضر مع الحفاظ على نظام دعم الحياة للأرض ، والذي تعتمد عليه رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية" (Griggs et al.، 2013) . كما تم تعريفها على انها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر مع دعم قدرة الاجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم الخاصة ، كما تتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع الافراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية الى ما يتجاوز قدرة الارض على التحمل و تجرى التنمية المستدامة في ثلاث مجالات رئيسة هي : النمو الاقتصادي و حفظ الموارد الطبيعية و البيئة و التنمية الاجتماعية (العليان، 2020)

2 الصيرفة الخضراء لاجل تحقيق التنمية المستدامة :

الصيرفة الخضراء هي نهج مصرفي يركز على دمج مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية في العمليات المالية والمصرفية. الهدف الأساسي منها هو دعم التنمية المستدامة عن طريق توجيه التمويل نحو المشاريع التي تهدف إلى حماية البيئة وتعزيز التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية..

تعمل البنوك والمؤسسات المالية التي تتبنى هذا المفهوم على تمويل مشروعات الطاقة المتجددة، وتقنيات الحد من التلوث، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، والمساهمة في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة. كما أنها تشجع على استثمارات تركز على المسؤولية الاجتماعية، مثل تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية وحماية حقوق الإنسان.

الصيرفة الخضراء ليست مجرد مسعى لحماية البيئة، بل هي أيضاً استراتيجية لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام الذي يستند إلى تقنيات مبتكرة تراعي استهلاك الموارد بشكل عقلاني. من خلال هذا النهج، تساهم المؤسسات المصرفية في إيجاد حلول مالية تسهم في تحفيز مشاريع تدعم الأهداف العالمية مثل اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

في هذا السياق، يمكن أن تشمل أنشطة الصيرفة الخضراء تمويل مشروعات مثل بناء محطات للطاقة الشمسية أو الرياح، تمويل مشاريع إعادة التدوير، استثمارات في البناء الأخضر، وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى تقليل التأثيرات السلبية على البيئة وتعزيز ممارسات العمل المستدام..

شكل (1): يوضح أهداف التنمية المستدامة في تقرير أهداف التنمية المستدامة، نيويورك، 2017 (الشكل من تصميم الباحثة)

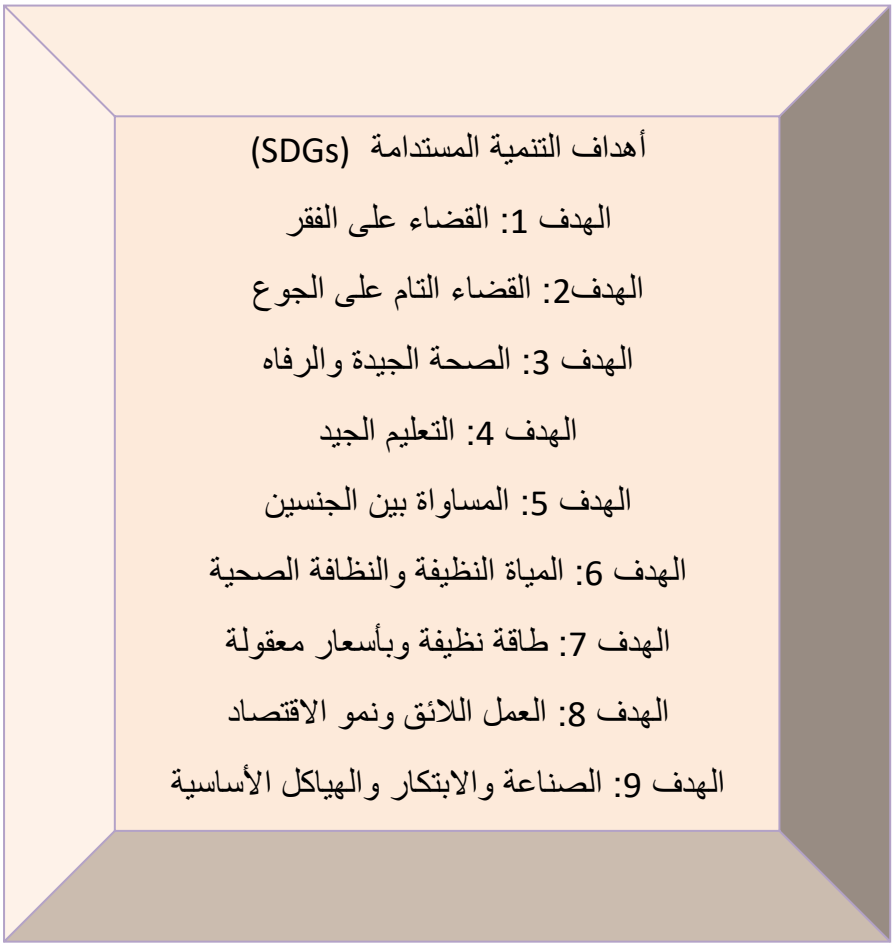

من هنا دعت الحاجة للتحول للمصارف الخضراء و بالتالي تبني الصيرفة الخضراء .

المبحث الثاني : نبذة تاريخية عن الصيرفة الخضراء :

تغير المناخ هو حالة طوارئ عالمية تتجاوز الحدود الوطنية. فهى قضية تتطلب حلولاً منسقة على جميع المستويات وتعاوناً دولياً لمساعدة الدول على التحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون ، و لمواجهة تغير المناخ وآثاره السلبية، تبنت 197 دولة اتفاق باريس في مؤتمر الأطراف 21 في باريس في 12 ديسمبر 2015.

دخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد أقل من عام، ويهدف إلى الحد بشكلٍ كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن إلى درجتين مئويتين مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى 1.5 درجة (الامم المتحدة ، 2023) .

من هنا جاءت الصيرفة الضراء انطلاقا من الاقتصاد الاخضر الذي اهتمت به الامم المتحدة في السنوات الاخيرة و التي منها اتفاقية باريس و التي هدفت الي تعزيز الاستجابة العالية لتهديد تغير المناخ .

المبحث الثاني :

اسباب ومبررات تبني الصيرفة الخضراءحديثاً :

هناك جملة من الاحداث التي دعت الى انشاء المصارف الخضراء، ومن أبراز هذه الاحداث هي :

1- الازمة المالية 2008 (صندوق النقد العربي ، 2008) :

واجه العالم منذ صيف 2008 أزمة مالية عاتية أودت بأكبر البيوتات المالية في أكبر اقتصادات العالم (الولايات المتحدة الأمريكية)، ولم يلبث أن تردد صداها في مختلف الأسواق

المبحث الثاني : نبذة تاريخية عن الصيرفة الخضراء :

تغير المناخ هو حالة طوارئ عالمية تتجاوز الحدود الوطنية. فهى قضية تتطلب حلولاً منسقة على جميع المستويات وتعاوناً دولياً لمساعدة الدول على التحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون ، و لمواجهة تغير المناخ وآثاره السلبية، تبنت 197 دولة اتفاق باريس في مؤتمر الأطراف 21 في باريس في 12 ديسمبر 2015.

دخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد أقل من عام، ويهدف إلى الحد بشكلٍ كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن إلى درجتين مئويتين مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى 1.5 درجة (الامم المتحدة ، 2023) .

من هنا جاءت الصيرفة الضراء انطلاقا من الاقتصاد الاخضر الذي اهتمت به الامم المتحدة في السنوات الاخيرة و التي منها اتفاقية باريس و التي هدفت الي تعزيز الاستجابة العالية لتهديد تغير المناخ .

اسباب ومبررات تبني الصيرفة الخضراءحديثاً :

) هناك جملة من الاحداث التي دعت الى انشاء المصارف الخضراء، ومن أبراز هذه الاحداث هي :

1- الازمة المالية 2008 (صندوق النقد العربي ، 2008) :

واجه العالم منذ صيف 2008 أزمة مالية عاتية أودت بأكبر البيوتات المالية في أكبر اقتصادات العالم (الولايات المتحدة الأمريكية)، ولم يلبث أن تردد صداها في مختلف الأسواق المالية حتى فقدت معظم بورصات العالم ما يتراوح بين ثلث ونصف قيمتها مما اضطر الحكومة الأمريكية، ومن ورائها عدد من الدول الصناعية الكبرى، إلى التدخل بحزمة من الإجراءات وتخصيص مئات المليارات من الدولارات لتثبت الأسواق وإعادة الثقة إليها .

2 - تغير المناخ بسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (تقرير لجنة الأمم المتحدة للتغير المناخي (IPCC)، 2018)

استمرت تركيزات غازات الاحتباس الحراري الرئيسية – ثاني أكسيد الكربون (CO2) والميثان (CH4) وأكسيد النيتروز (N2O) .

يؤدي ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى تأجيج ظواهر الطقس المتطرفة المدمرة في جميع أنحاء العالم ، مع آثار تصاعدية على الاقتصادات والمجتمعات . وضاعت المليارات من ساعات العمل بسبب الحرارة وحدها. وحجم التغيرات الأخيرة عبر النظام المناخي ككل غير مسبوق على مدار فترة من عدة قرون إلى عدة آلاف من السنين . لن تقلل الأزمة من الانبعاثات بشكل كبير بحلول عام 2030 ما لم تسعى البلدان إلى تحقيق انتعاش اقتصادي يتضمن إزالة للكربون بشكل صارم ان حجم التغيرات الاخيرة عبر النظام المناخي ككل و الحالة الحالية من جوانب النظام المناخي غير مسبوقين على مدار فترة من عدة قرون الى عدة الالف من السنوات يؤدي تغير المناخ الناجم عن الانشطة البشرية بالفعل الي زيادة تواتر و شدة العديدةمن ظواهر الطقس و المناخ المتطرفة في كل منطقة في جميع أنحاء العالم .

3- ازمة الغذاء (الامم المتحدة) :

اصدرت التقرير خمس وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة وهي منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة وحذر التقرير من أن العالم لا يزال بعيدا جدا عن تحقيق الهدف 2 من اهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وأظهر أن العالم قد تراجع 15 عاما إلى الوراء، إذ بلغت مستويات النقص التغذوي معدلات قريبة مما كانت عليه خلال الفترة 2008-2009 ورغم إحراز بعض التقدم في مجالات محددة مثل الحد من التقزم وزيادة معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية، أوضح التقرير أن عددا هائلا من الأشخاص لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مع ثبات مستويات الجوع العالمية للعام الثالث على التوالي. فقد عانى ما بين 713 و757 مليون شخص من النقص التغذوي في عام 2023 ، بزيادة تقارب 152 مليونا من عام 2019.

4 - ازمة المياه المستمرة (منظمة الصحة العالمية ، 2023):

تكتسي المياه الصالحة للشرب و المتوافرة بسهولة اهمية في مجال الصحة العامة سواء أكان استخدامها لأغراض الشرب أم الاستخدام المنزلي أم إعداد الطعام أم الترفيه. فتحسين إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارة الموارد المائية أمر يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي ويساهم مساهمة كبيرة في الحد من وطأة الفقر.

وفي عام 2010، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة صراحة بحق الإنسان في المياه والمرافق الصحية. فكل فرد له الحق في الحصول باستمرار على قدر كاف ومأمون ومقبول وممكن مادياً وميسور التكلفة من المياه للاستعمال الشخصي والمنزلي.

لذا يتعين مضاعفة معدلات التقدم التاريخية المسجلة كي يحقق العالم التغطية الشاملة في توفير خدمات مياه الشرب الأساسية بحلول عام 2030. ويجب أن ترتفع المعدلات بمقدار 6 مرات ليتسنى توفير خدمات شاملة تُدار بطريقة مأمونة. وتواجه شبكات إمدادات المياه التحديات نتيجة لتغير المناخ وتزايد ندرة المياه والنمو السكاني والتغير الديمغرافي والتوسع الحضري. ويعيش أكثر من 2.3 مليار شخص في بلدان تعاني من إجهاد الموارد المائية ويُتوقع تفاقم هذا الوضع في بعض الأقاليم من جراء تغير المناخ والنمو السكاني.

وتصبح إعادة استخدام مياه الصرف الصحي لاستعادة المياه أو المغذيات أو الطاقة استراتيجية مهمة. وينتشر استخدام مياه الصرف الصحي والحمأة على نطاق واسع حول العالم؛ غير أن معظمها يُستخدم بشكل غير رسمي و/أو دون معالجة كافية وضوابط أخرى لازمة لضمان حماية الصحة البشرية والبيئية. ولو أديرت العملية بشكل صحيح، لأمكن تحقيق فوائد متعددة من مياه الصرف الصحي والحمأة، بما في ذلك زيادة إنتاج المواد الغذائية وتعزيز القدرة على الصمود أمام شح المياه والمغذيات وزيادة تدوير الاقتصاد .

5 – ارتفاع مستوى سطح البحر و الاثار الساحلية (البرنامج العالمي للبحوث المناخية – المنظمة العالمية للارصاد الجوية wmo ، اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات IOC، المجلس الدولي للعلوم ISC، 2021):

يُظهر تقرير للمنظمة العالمية للارصاد الجوية لعام 2023 أن الأرقام القياسية قد تحطمت مجدداً ، وفي بعض الحالات جرى تجاوزها بدرجة كبيرة، وذلك فيما يخص مستويات غازات الاحتباس الحراري، ودرجات حرارة السطح، وحرارة المحيطات وتحمضها، وارتفاع مستوى سطح البحر، والغطاء الجليدي البحري في المنطقة القطبية الجنوبية ، وتقلص مساحات الأنهار الجليدية.

وقد تسببت موجات الحر والفيضانات والجفاف وحرائق الغابات والأعاصير المدارية المكثفة بسرعة في البؤس والفوضى، وهو ما أدى إلى قلب الحياة اليومية للملايين وإلحاق خسائر اقتصادية تُقدر بمليارات الدولارات، وذلك وفقاً لتقرير حالة المناخ العالمي لعام 2023 الصادرعن المنظمة .

6 – موجات الحر و حرائق الغابات و تلوث الهواء (الاخطار المناخية المتراكمة و المتعاقبة على الصحة (WMO) المنظمة العالمية للارصاد الجوية (MHO) :

شهد نصفا الكرة الشمالي و الجنوبي مواسم من حرائق الغابات المستعرة في عام 2023 أدت أسباب كثيرة و متفاوتة الي اندلاع حرائق الغابات منها إدارة الأراضي وأفعال البشر العفوية منها او المتعمدة .

غير أن تغير المناخ له أيضاً دور غير مباشر يتمثل في ارتفاع وتيرة موجات الحر وزيادة شدتها واستمرار موجات الجفاف لفترات طويلة. وهذه الظروف تفاقم خطر اتساع رقعة حرائق الغابات وتزيد من احتمال حدوثها، الأمر الذي يؤثر تأثيراً كبيراً على جودة الحياة .

7 - ظهور الثورة الصناعية :

تعتبر الصناعة حجر هام فى القضاء على التخلف؛ وركيزة أساسية فى اقتصاد الكثير من الدول بل والمحرك لعملية التنمية ، لذا فإن مهامها تختلف من حيث الجوهر بشكل عام ، حتى أصبح هناك تداخل بين استخدام مصطلح والصناعة وهذا راجع للأهمية التى تكتسبها الصناعة فى التنمية الاقتصادية.

لكن على الرغم من أهمية الصناعة فى مساعدتها على رفاهية الفرد وتطوير سُبل معيشته ؛ إلا أنه ينتج عنه آثار سلبية تتمثل فى التلوث البيئى إلى جانب استنفاذ الكثير من الموارد الطبيعية المحدودة لاستخدام فى الصناعة، أو عدم الاستغلال الأمثل فى استخدام الموارد؛ إلى جانب زيادة معدل النفايات الناتجة عن استخدام الموارد فى الصناعة ، و لقد شهدالمجال الصناعى تطوراً ملحوظاً فى اعتماده على استخدام التكنولوجيا بالمقارنة مع القرن العشرين وذلك لإستفادتها من الثورة التكنولوجية بكل مقوماتها؛ إذ أصبحت الآلات الإلكترونية هى المتحكمة فى إدارة الماكينات وتنظيم سُرعتها مما قلل الإعتماد على

العمالة البشرية ؛ ومن أهم الدول التى واكبت التقدم فى استخدام التكنولوجيا فى الصناعة هى اليابان (نورهان محمود ، 2018) .

المبحث الثالث

اوجه التشابه و الاختلاف بين الصيرفة الخضراء و الاستدامة : (بوشنتوف ، 2023) .

تتشابه الصيرفة الخضراء و الاستدامة في انهما تتعلقان بالحفاظ على الموارد الطبيعية و تعزيز الاقتصاد الاستدامي و مع ذلك هناك اختلافات بين الصيرفة الخضراء و الاستدامة ، و منها ، الشكل رقم (1) .

الشكل رقم (1): أوجه التشابه والاختلاف بين الصيرفة الخضراء والاستدامة

الاستدامة	الصيرفة الخضراء
توفير حلول شاملة للمشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية	تركز على تمويل المشاريع الخضراء أو النظيفة .
مفهومها يشمل جميع القطاعات الاقتصادية والمجتمعية	تستخدم بشكل رئيسي في المصارف والمؤسسات المالية
تقييم وتحديد المخاطر البيئية والاقتصادية والاجتماعية في جميع جوانب النشاط الاقتصادي .	يتم تعيين معايير للتمويل المستدام .
تهدف إلى تحسين الجودة البيئية والمجتمعية والاقتصادية للمجتمع على المدى الطويل .	تركز على الاستثمار في المشاريع الخضراء للحد من الانبعاثات والتأثيرات البيئية السلبية .

الجدول رقم (1) من تصميم الباحثة.

بشكل عام ، يمكن القول ان الصيرفة الخضراء هي جزء من مفهوم الاستدامة و تركز على توجيه التمويل نحو المشاريع الخضراء ، بينما تعنى الاستدامة العمل الشامل لتحقيق استدامة بيئية على مستوى الاقتصاد .

ان تحقيق أهداف الامم المتحدة التنمية المستدامة يتطلب تمويل من القطاعين العام والخاص .

في عام 2015 م ، 195 دولة تبنت اتفاق باريس للتغير المناخي إدى إلى إطلاق المشروع الاخضر .

بلغ حجم الاستثمار في الطاقة المتجددة 2.2 ترليون دولار، وسوق السندات الخضراء 155.5مليار دولار 2017 م ، والطلقة النظيفة 333.5 مليار دولار 2017 . (المصدر : البنك الدولي) .

كما تشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى 7-5 تريليون دولار أمريكي كل عام حتى عام 2030 للوفاء بأهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. في البلدان النامية وحدها ، النقص ، أو فجوة الاستثمار تقدر بنحو 2.5 تريليون دولار أمريكي في السنة.

كما يقدر إن الدول العربية ستحتاج بحد أدنى 230 مليار دولار أمريكي سنويًا لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة .وقدرت فجوة التمويل في الدول العربية التي تعاني من عجز بأكثر من دولار أمريكي 100 مليار دولار سنويًا ، تشتمل على إجمالي تراكمي يزيد عن 1.5 تريليون دولار أمريكي حتى عام 2030. إلى جانب ذلك ، تبرز أمامنا خسائر النشاط الاقتصادي بسبب الحروب والصراعات التي شهدتها بعض البلدان العربية منذ عام 2011 بأكثر من 900 دولار أمريكي مليار.

وطبعا هذه الارقام قبل تفشي وباء كورونا وتداعياته العميقة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية خلال الاعوام القادمة.

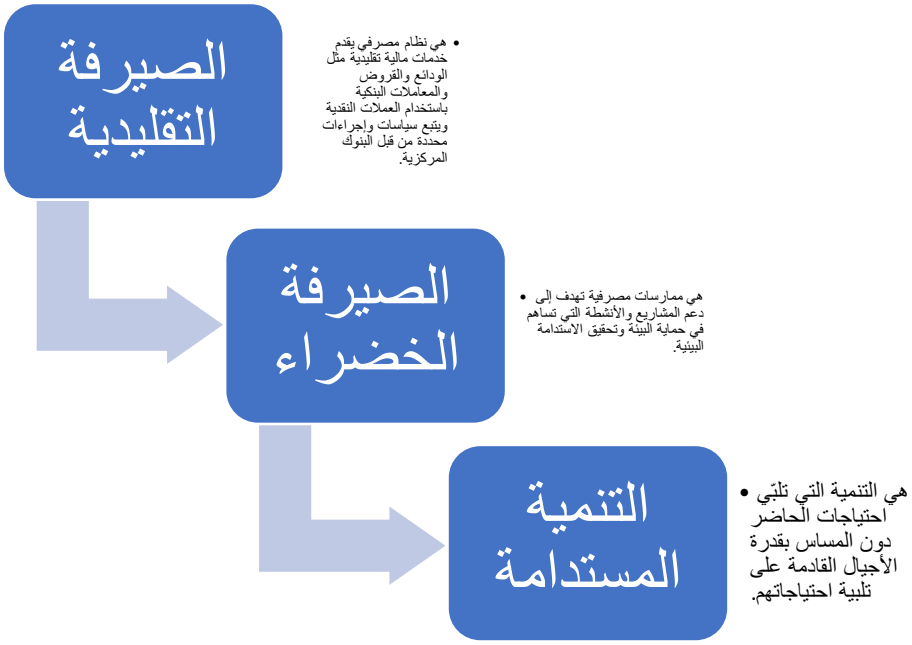

الشكل رقم (2) من تصميم الباحثة.

الصيرفة الخضراء: تطور نحو الاستدامة في النظام المالي العالمي

تعد الصيرفة الخضراء تطورًا مهمًا في النظام المالي العالمي، حيث تسعى إلى دمج مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية في عمليات الاستثمار والتمويل. هذا التحول يعكس الوعي المتزايد بأهمية دور المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة تحليلًا شاملاً لتبني الصيرفة الخضراء وتأثيراتها على الاقتصادات الوطنية، حيث أظهرت أهمية دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن استراتيجيات الاستثمار والتخطيط المالي. وقد سلطت هذه الدراسات الضوء على دور الصيرفة الخضراء في توجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع البيئية المستدامة، مثل الطاقة المتجددة، والمباني الخضراء، والتقنيات التي تساهم في تقليل التأثيرات السلبية على البيئة..

كذلك لم تقتصر التوجهات العالمية نحو الاستدامة على المؤسسات المالية فحسب، بل شملت أيضًا الحكومات. على سبيل المثال، قامت الحكومة الأمريكية، جنبًا إلى جنب مع عدد من الدول الصناعية الكبرى، بتخصيص مئات المليارات من الدولارات ضمن حزم تحفيزية تهدف إلى استقرار الأسواق المالية

وتعزيز الثقة في الاقتصاد بعد الأزمات المالية. وقد شملت هذه الإجراءات دعم مشروعات الطاقة المتجددة، التمويل الأخضر، والمبادرات التي تهدف إلى التقليل من الانبعاثات الكربونية.

تعتبر هذه الجهود جزءًا من استراتيجية عالمية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تُعد الصيرفة الخضراء أداة فعّالة في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تساهم في حماية البيئة وتحقيق التوازن المنشود بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

خدمات الصيرفة الخضراء

تتمثل اهم خدمات الصيرفة الخضراء في النقاط التالية : (بن عمر ، 2022)

أ. الودائع الخضراء: تقدم البنوك فوائد أعلى على الحسابات الجارية وحسابات التوفير للعملاء الذين ينفذون معاملاتهم المصرفية عبر الإنترنت، وذلك لتقليل الاعتماد على الورق والحد من تأثيراته السلبية على البيئة.

ب. حساب التوفير الأخضر : تقدم البنوك الخضراء تبرعات استنادًا إلى المدخرات التي يقوم بها العملاء في حسابات التوفير، مما يشجع على الادخار، حيث تزداد المساهمات البيئية كلما زادت المدخرات .

ت. الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت .

تساهم هذه الخدمات الرقمية في تقليل التعاملات الورقية وتقليل الحاجة إلى زيارة الفروع، مما يوفر الوقت والمجهود ويعزز الفوائد البيئية . وتشمل هذه العمليات المصرفية الجديدة الرقمية انخفاض المعاملات الورقية والتوجه الي الفروع، وعدم إهدار الوقت والمجهود، وكل هذا له تأثير إيجابي على البيئة .

ث - الرهون العقارية الخضراء: تقدم البنوك الخضراء شروطًا مميزة على الرهن العقاري للمنازل التي تتمتع بكفاءة في استخدام الطاقة المتجددة والنظيفة، سواء من حيث السعر أو الشروط الأخرى .

ج - بطاقات الائتمان الخضراء: تشجع هذه البطاقات العملاء على استخدامها في المعاملات الكبيرة، حيث تتبرع البنوك الخضراء بمبالغ لصالح المنظمات غير الربحية التي تهتم بالقضايا البيئية

ح - الحساب الجاري الاخضر: يمكن للعملاء الذين يتبعون ممارسات صديقة للبيئة، مثل تلقي الكشوفات الحسابية إلكترونيًا أو دفع الفواتير عبر الإنترنت أو استخدام بطاقات السحب الآلي، الحصول على فوائد على حساباتهم الجارية.

خ- القروض المصرفية الخضراء: تشمل الخدمات الخضراء التي تقدمها البنوك تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، إصدار بطاقات ائتمان صديقة للبيئة مصنوعة من مواد قابلة للتحلل، تمويل القروض الزراعية المستدامة، بالإضافة إلى تمويل شراء السيارات الكهربائية التي تستهلك كمية أقل من البنزين، وتوفير الحسابات المصرفية الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية بدلاً من النظام الورقي التقليدي.

اهمية الصيرفة الخضراء في ليبيا:

أصبحت الصيرفة الخضراء أكثر إنتشارا في عالم المصارف اليوم لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامه، وتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة أيضًا، كما تنطوي الصيرفة الخضراء على تعزيز المسؤولية البيئية والاجتماعية مع توفير خدمات مصرفية متميزة .

كما تهدف الصيرفة الخضراء إلى تحسين العمليات والتقنيات إلى جانب جعل عادات العملاء صديقة للبيئة فيما يتعلق بالأنشطة المصرفية. و لان ليبيا احدى الدول المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في العديد من القمم الدولية و التي تم اعتمادها من قبل الدول الاعضاء في عام 2015 و التي اطلق عليه خطة عام 2030 و التي اشتملت على 17 هدفا وهي من الخطط العالمية الشاملة و الجامعة و التحولية من اجل الانسان و الارض لتحقيق الازدهارو التنمية و العيش بسلام في بيئة نظيفة وبالتالي،فهي خطة تغطي قضايا تعني كامل حقوق الانسان ، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والمدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية .

و نظراً لاهمية دور القطاع المصرفي في ليبيا و قدرته على التعجيل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق أستحداث نظم تمويل تختص بتقديم الدعم المادي للمشروعات الإقتصادية الصديقة للبيئه أو مايعرف بمشروعات الاقتصاد الاخضر علي الصعيد الاقتصادي ، والصيرفه الخضراء علي الصعيد المصرفي.

تعتبر الخدمات المصرفية الخضراء شكل من أشكال الخدمات المصرفية التي تحصل الدولة الليبية منها على فوائد بيئية عديدة ، وبالتالي تصبح المصارف خضراء من خلال توجيه عملياتها المصرفية الأساسية و تكون صيرفتها خضراء و خدماتها نحو تحسين البيئة و تحقيق الاستدامة البيئية و تنمية الاقتصاد الاخضر الذي يعتبر أهم الاساليب المتبعة في تنمية الاقتصاد باستغلال الموارد الطبيعية كرأس مال لمختلف الاعمال الاقتصادية لخدمة الجيل المعاصر و الاجيال القادمة.

و بما القطاع المصرفي في ليبيا يشتمل على المصارف الاسلامية ايضا و التي سيكون لها دور كبير في تبني الصيرفة الخضراء ، يمكننا التحدث عن دورها المهم ففي تحقيق الصيرفة الخضراء .

المصارف الاسلامية في حماية البيئة و التغير المناخي (بحر ، 2020).

تُعتبر المصارف الإسلامية أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد العالمي والدولي، ولها دور محوري في المجتمع لا يمكن التغاضي عنه. فهي تمثل الممول الرئيس للعديد من المشاريع الصناعية، العقارية، والطاقة، بالإضافة إلى المشاريع التي تتصل بالبيئة ومواردها. ومن هذا المنطلق، أدركت المصارف الإسلامية أهمية تبني مفهوم "الصيرفة الخضراء"، ودعمت الممارسات البيئية المستدامة التي تساهم في الحد من الأضرار البيئية الناتجة عن الأنشطة المصرفية .

على صعيد التعاملات الفردية، عمدت البنوك الإسلامية إلى تقليص استخدام الورق بشكل كبير، من خلال الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في إرسال البيانات وكشوف الحسابات للعملاء، سواء للأفراد أو الشركات، عبر البريد الإلكتروني بدلاً من الطباعة التقليدية على الورق. وتُعد هذه الخطوات جزءًا من جهود المصارف الإسلامية في المساهمة الفعالة في حماية البيئة والحفاظ على استدامتها، خاصة في ظل التحديات البيئية والتغيرات المناخية التي يشهدها العالم.

الجانب العملي

من أجل تحقيق أهداف الدراسة ، تم استخدام طريقة البحث النوعي لتكوين الخلفية النظرية لهذا البحث على أساس مراجعة الأدبيات ، بالرجوع إلى الدراسات والكتب والمقالات المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية ، في حين أن النهج الكمي المستخدم كان الاستبيان الذي يعتبر الأداة الأكثر فعالية في البحث الذي يحتاج إلى تحليل إحصائي ، وهذا ينطبق على البحث الحالي.

و هذه بعض المعلومات عن المبحوثين :

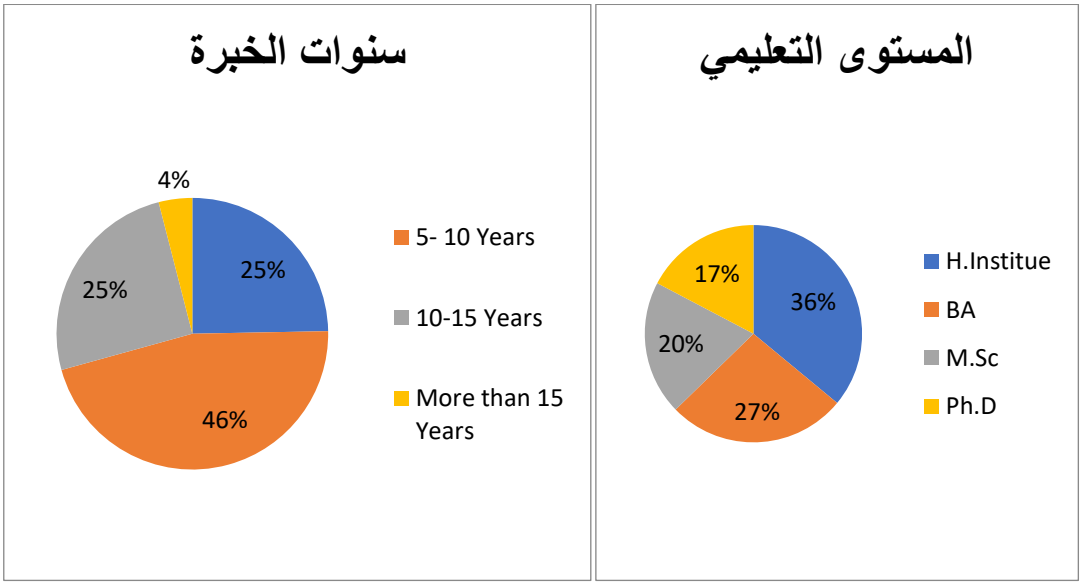

التحليل

يعرض هذا الجانب دور النظام المصرفي في الحفاظ على التنمية المستدامة من خلال استراتيجيات الصيرفة الخضراء. ستقدم الجزء المرتبط كل بُعد من أبعاد الدراسة، مع مراعاة القيم المتوسطة والانحراف المعياري. سيتم استخدام ذلك بعد ذلك لتوضيح تفكير العينة ورضاها فيما يتعلق بالاختبارات وعناصرها ، يتم استخدام مقياس لتوضيحات تحليل استبيان الدراسة؛ هذا المقياس مقسم إلى ثلاث مراحل وفقًا لأوزان الاستبيان، استنادًا إلى سيكاران (2013) .

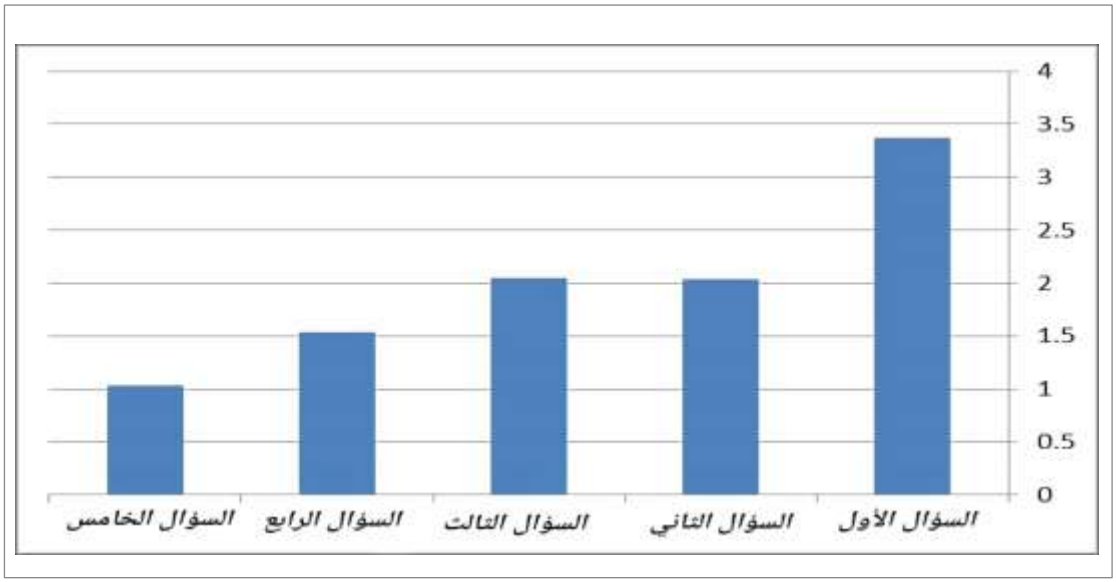

شكل رقم 4 إجابات المبحوثين حول مستوى معرفة البنوك الليبية بالصيرفة الخضراء .

يوضح الشكل (4) الذي ُوضع بناء جداول خاصة بتحليل اجابات المبحوثين بجلاء أن المتوسط العام لجميع عناصر تنفيذ وممارسة سياسات "الصيرفة الخضراء" هو (1.31)، مما يشير إلى ارتباط ضعيف. بالإضافة إلى ذلك، فإن قيم الانحراف المعياري هي (0.202)، وهي تشير إلى توافق شائع على إجابة العينة. علاوة على ذلك، فإن أعلى متوسط هو (1.60) للعنصر 8 "وفقًا لسياسات بنككم؛ هل تم الاعتماد على طبيعة المشروع نفسه في تقديم الصيرفة الخضراء؟"، مما يعكس ارتباطًا ضعيفًا، بينما أدنى متوسط هو (1.02) للعناصر رقم 3 و7 "يعود هذا التأخير في التنفيذ أساسًا إلى عدم وضوح سياسات المصرف المركزي الليبي"، و"وفقًا لسياسات بنككم؛ هل تم الاعتماد على طبيعة القطاع التجاري في تقديم الصيرفة الخضراء؟ (على سبيل المثال: البيئي، الاقتصادي والاجتماعي)"، مما يعكس أيضًا ارتباطًا ضعيفًا. وبالنظر إلى كل ما سبق، يمكن الاستنتاج أن الأفراد يتفقون بشكل ضعيف على وجود تنفيذ وممارسة لسياسات "الصيرفة الخضراء".

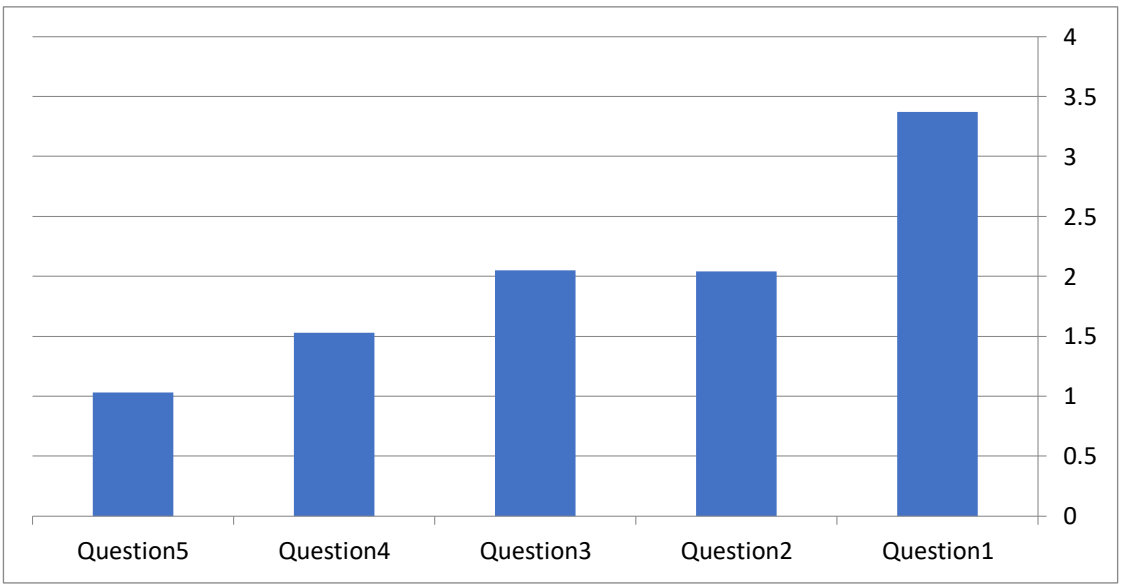

الشكل 5: إجابات المبحوثين حول مستوى معرفة البنوك الليبية بالصيرفة الخضراء.

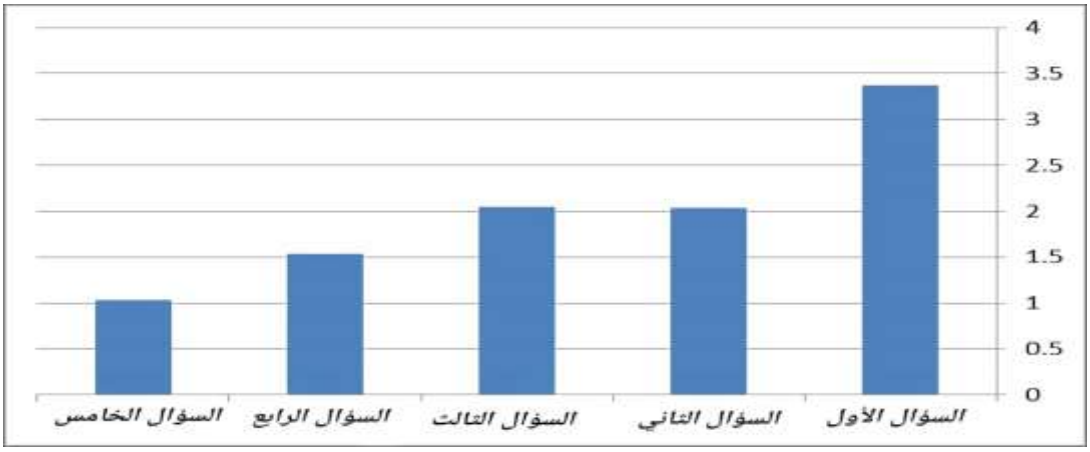

بناء على تحليل الجدول بالخصوص تبين بوضوح أن المتوسط العام لجميع عناصر مستوى معرفة البنوك الليبية حول الصيرفة الخضراء هو (1.07)، مما يكشف عن ارتباط ضعيف. بالإضافة إلى ذلك، فإن قيم الانحراف المعياري هي (0.058)، مما يعكس توافقًا عامًا ويظهر اتفاقًا على إجابات العينة. علاوة على ذلك، فإن أعلى متوسط هو (1.59) للعنصر 20 "هل أنت على علم بأنواع الشهادات المخصصة للقضايا البيئية في ليبيا"، مما يعكس اتفاقًا ضعيفًا، بينما أقل متوسط هو (1.00) للعنصر 28 "هل تعتقد أن سياسات الصيرفة الخضراء ستُدخل في الأنشطة الرئيسية للبنوك الليبية"، مما يعكس أيضًا اتفاقات ضعيفة. مع الأخذ في الاعتبار كل ذلك، يمكن الاستنتاج أن الإدارة العليا توافق بشدة على أن مستوى معرفة البنوك الليبية حول الصيرفة الخضراء جيدة .

.

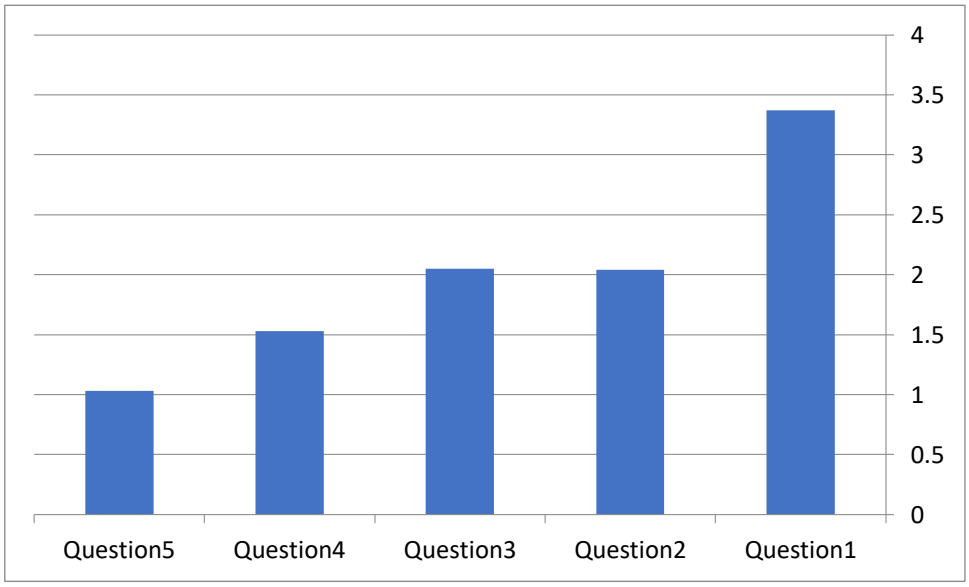

الشكل 6.: إجابات المبحوثين حول ممارسات البنوك فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة

يوضح الرسم بجلاء أن المتوسط العام لجميع عناصر ممارسات البنوك بشأن تمويل التنمية المستدامة هو (1.27)، مما يكشف عن ارتباط ضعيف. بالإضافة إلى ذلك، فإن قيم الانحراف المعياري هي (0.243)، مما يعكس توافقًا عامًا ويظهر اتفاقًا على إجابات العينة. علاوة على ذلك، فإن أعلى متوسط هو (1.52) للعناصر 2 و6 "عادةً ما يدعو مصرفك إلى جلسات ومؤتمرات تتعلق بالصيرفة الخضراء من قبل"، و"وفقًا لسياسات مصرفك؛ هل يرتبط قبول الصيرفة بطبيعة المشروع نفسه وليس بطبيعة القطاع التجاري؟"، مما يعكس ارتباطا ضعيفًا. بينما أقل متوسط هو (1.01) للعناصر 3 و5 "يمارس مصرفك الصيرفة الخضراء بأسماء أو شروط أو ظروف مختلفة"، و"وفقًا لسياسات مصرفك؛ هل يرتبط قبول الصيرفة الخضراء بطبيعة القطاع التجاري؟ (على سبيل المثال؛ البيئي، الاقتصادي والاجتماعي)"، مما يعكس أيضًا اتفاقات ضعيفة. مع الأخذ في الاعتبار كل ذلك، يمكن الاستنتاج أن الأفراد يتفقون بشكل ضعيف على وجود ممارسات للبنوك بشأن تمويل التنمية المستدامة.

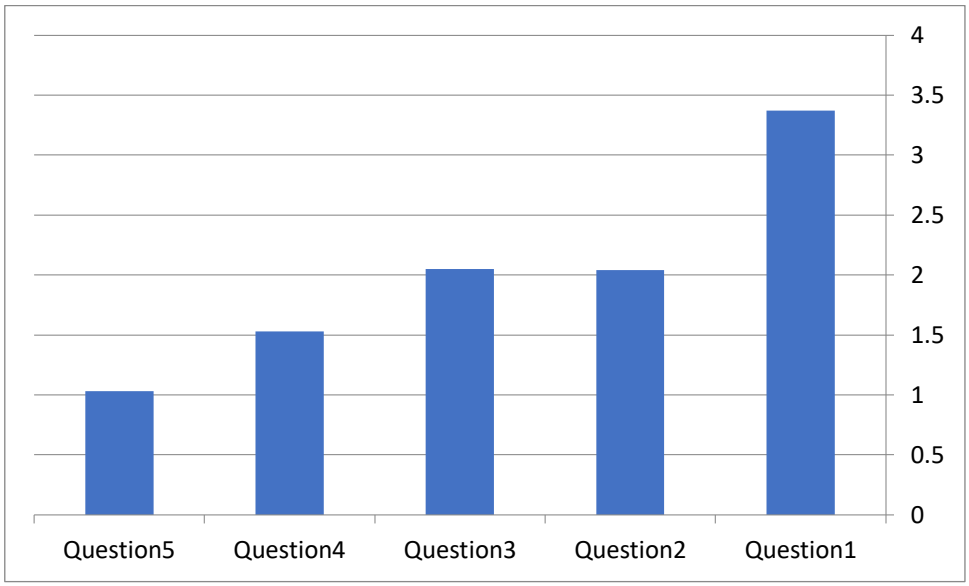

الشكل 7 :إجابات المبحوثين حول مستوى الاستثمار والتنفيذ في البنوك الليبية

بين التحليل و الشكل 7 تحليل الموثوقية للاستبيان بالكامل، مع التركيز على عينة الأساتذة. كان معامل الموثوقية الذي تم الحصول عليه هو 0.851، مما يدل على مستوى عالٍ من الاتساق في الردود. وفقًا لسيكاران (2013)، فإن قيمة الموثوقية التي تتجاوز 0.60 تعتبر مقبولة، مما يشير إلى أن الاستبيان أداة موثوقة لقياس المفاهيم المعنية في سياق المصارف الليبية. تدعم هذه الموثوقية العالية صحة النتائج وتعزز مصداقية البحث.

كما كشفت تحليلات نتائج هذه الدراسة أنه لا توجد علاقة بين مستوى المعرفة السابقة حول الصيرفة الخضراء ومستوى الاستثمار والتنفيذ في البنوك الليبية.

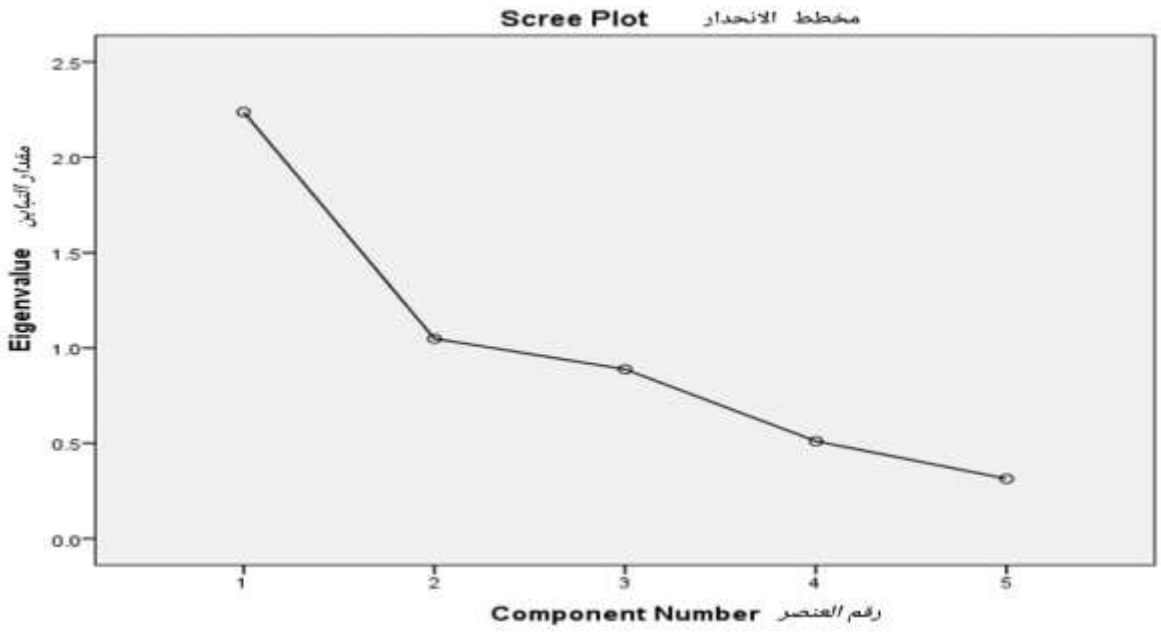

الشكل 8: مخطط الانحدار للمكونات المستخلصة من تحليل العوامل لمستوى الاستثمار والتنفيذ في البنوك الليبية.

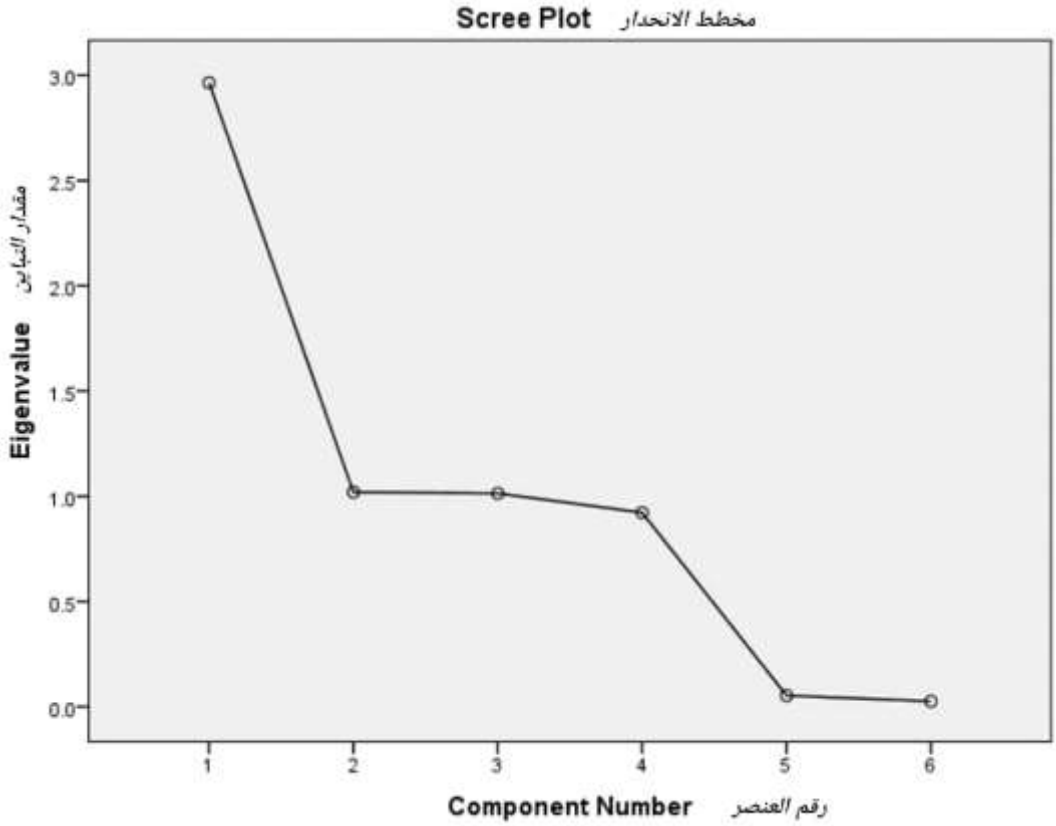

الشكل 9: مخطط الانحدار للمكونات المستخلصة من تحليل العوامل لممارسات البنوك فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات في سياق الصيرفة الخضراء والتنمية المستدامة

H1الفرضية الاولى

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط الدرجات لمستوى معرفة المصارف الليبية وتطبيقها لسياسات "الصيرفة الخضراء .

T.تم اختبار الفرضية باستخدام اختبار عينة واحدة

أظهرت نتائج الاختبار وجود فرق ذو دلالة إحصائية في مستوى معرفة المصارف الليبية وتطبيق سياسات الصيرفة الخضراء، حيث بلغت قيمة

T 227.455ومستوى دلالةT 227.455 لالة ومستوى د.(p = 0.000)

تم رفض الفرضية الأولى بناءً على هذه النتائج، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المتوسطات بين المصارف الليبية في مستوى المعرفة والسياسات الخضراء

H02الفرضية الثانية

:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات الحكومة الليبية وممارسات المصارف فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة خلال الثلاثين عامًا الماضية.تم اختبار الفرضية باستخدام اختبار الارتباط البسيط (بيرسون) .

أظهرت نتائج اختبار الارتباط وجود علاقة سلبية قوية بين سياسات الحكومة الليبية وممارسات المصارف في تمويل التنمية المستدامة المستدامة، حيث بلغ معامل الارتباط) 0.959دلالة إحصائية .(p < 0.001

تؤكد النتائج على الدور الكبير الذي تلعبه السياسات الحكومية في توجيه ممارسات المصارف، مما يشير إلى وجود علاقة قوية وسلبية بين السياسات الحكومية والممارسات المصرفية.

H3الفرضية الثالثة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى المعرفة السابقة عن الصيرفة الخضراء ومستوى الاستثمار والتنفيذ في البنوك الليبية.

تم اختبار الفرضية باستخدام اختبار الارتباط البسيط (بيرسون).(

ا أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة ضعيفة بين مستوى المعرفة السابقة حول الصيرفة الخضراء ومستوى الاستثمار والتنفيذ في البنوك الليبية، حيث بلغ معامل الارتباط .0.146

تشير النتائج إلى أن تأثير المعرفة السابقة على ممارسات الصيرفة الخضراء ر في البنوك الليبية ضعيف، مما يستدعي دراسة أعمق لفهم العوامل المؤثرة.

تم استخدام مؤشر KMOلقياس ملاءمة العينة للتحليل، وظهرت قيم جيدة للمؤشر في جميع الحالات، مما يشير إلى أن البيانات مناسبة للتحليل ايضا .

تحليل العوامل لتطبيق وممارسة سياسات الصيرفة الخضراء

اختبار بارلت للكراتية:

قيمة ممتازة . KMO: 0.893

$p < 0.001$ مما يدل على أن مصفوفة الارتباط للعينة ليست مصفوفة مطابقة

أظهرت العوامل المرتبطة بتأخير تطبيق السياسات الخضراء وجود ارتباطات قوية مع غياب خطة استراتيجية وطنية واضحة .

تحليل العوامل لسياسات الحكومة الليبية

قيمة مما يدل) KMO: 0.811جيدة (اختبار بارلت للكراتية

$p < 0.001$ على صحة التحليل

أظهرت النتائج تأثير عوامل قوية مثل غياب تفعيل سياسات حكومية واضحة أو تدخلات محدودة من البنك المركزي الليبي.

تحليل العوامل لممارسات البنوك في تمويل التنمية المستدامة

تم تطبيق تحليل العوامل لتحديد العوامل المؤثرة على ممارسات المصارف في تمويل التنمية المستدامة، مما يوفر رؤية حول كيفية تحسين هذه الممارسات في المستقبل.

خلاصة

تم اختبار ثلاث فرضيات حول دور المعرفة والسياسات الحكومية في تمويل التنمية المستدامة. و كانت النتائج كالتالي :

تم رفض الفرضية الأولى بسبب وجود فروق إحصائية في مستوى معرفة المصارف.

تم تأكيد وجود علاقة سلبية قوية بين سياسات الحكومة الليبية وممارسات المصارف في الفرضية الثانية.

أظهرت الفرضية الثالثة علاقة ضعيفة بين المعرفة السابقة باالصيرفة الخضراء واستثمار البنوك فيه.

تحليل العوامل :

أظهرت التحليلات أن السياسات الحكومية وتطبيق الصيرفة الخضراء تأثرت بعوامل مثل غياب التخطيط الاستراتيجي والتأثيرات السياسية المتلاحقة .

وجود العديد من العوامل المؤثرة في تطبيق السياسات المتعلقة بالصيرفة الخضراء في ليبيا، سواء من الجانب الحكومي أو المصرفي هذه النتائج تشير إلى أن النظام المصرفي الليبي بحاجة إلى تطوير سياسات وإجراءات أكثر وضوحًا وتنسيقًا لدعم الصيرفة الخضراء والتنمية المستدامة.

الاستنتاجات

ا. يمثل الجهاز المصرفي في ليبيا العمود الفقري للاقتصاد ، اذ يعتبر المفتاح الذي يفتح افاق الانشطة الاقتصادية و الاستثمارية ، مما يسهم في تعزيز التنمية و النمو في البلاد .

ب. ضعف الاهتمام بخدمات الصيرفة الخضراء من قبل المصارف و الزبائن في ليبيا .

ج . بسبب عدم وجود قوانين ولوائح تسمح للقطاع المصرفي الليبي بتجربة تمويل الاستثمارات الخضراء وتمويل المناخ والطاقة النظيفة وجميع المشروعات الصديقة للبيئة التي تمول الأنشطة التي تحقق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا ، لم تقم البنوك الليبية بعد قدمت دراسات التمويل الأخضر وأهميتها لليبيا ولم تبدأ العمل.

د. نقص قنوات الاستثمار الخضراء في البنوك التي تمكن المدخرين والمستثمرين من استثمار أموالهم.

ر. لا يوجد أي معرفة وفهم صريح وواضح في عينة الدراسة حول مفهوم التمويل الأخضر كمصطلح ومفهوم حديث. كما أن التنمية المستدامة لم تكن واضحة لمعظم العينة. يشير هذا إلى أن معظم موظفي البنوك والعملاء ليسوا على دراية بمفهوم التمويل الأخضر. وانخفاض عدد العاملين في البنوك الذين لديهم معرفة قليلة بمفهوم وأهداف التنمية المستدامة.

ط . قلة الخبرات والمهارات الليبية التي يمكن أن تسهم وتعمل في مجال التمويل الأخضر.

و . ظروف عدم الاستقرار الداخلية والبيئة المحيطة بالبنوك في ليبيا.

التوصيات

يعتبر موضوع الصيرفة الخضراء من المواضيع الحديثة و الهامة التي التي تحظي باهتمام ملحوظ اقليما وعالميا ، لما لها من الاثر الكبيرفي المساهمة نجاح الاستثمار الاخضر و المحافظة على البيئة و استغلال موارد الطبيعة دون اتلافها و اهدارها ، بشكل يخدم الجيل الحالي و الاجيال القادمة ، لتحقيق النمو و الاستدامة للتنمية الاقتصادية و توفير المشاريع الخالية من الملوثات و الاثار السلبية المصاحبة للاحتباس الحراري و تغير المناخ ، و نظرا لاهمية الموضوع في ليبيا و حداثه نقدم جملة من التوصيات :

1- إنشاء نظام معلومات بيئي آلي يساهم في تحسين تبادل المعلومات المتعلقة بالمشكلات البيئية، ويعتمد على تبني العديد من التغيرات التقنية واللوجستية في بيئة العمل المصرفي.

2- تشجيع و دعم الاتجاه نحو تنمية وتمويل الصناعات الصديقة للبيئة.

3 - تشجيع السلوك الودي تجاه البيئة والتأكيد على فكرة مشاركة كافة المواطنين لحل المشاكل البيئية في ليبيا .

4- التأكيد على أهمية تغيير النظرة التقليدية لاهداف المصارف .

5-عقد المزيد من المؤتمرات والندوات للتعريف بأهمية الصيرفة الخضراء للمصارف والمجتمع على حد سواء .

6- ضرورة الاسراع في إصدار القوانين والتشريعات الملزمة للبنوك للقيام بواجبها نحو المسئولية البيئية والاجتماعية .

7- الاهتمام بمزيد من الابحاث نحو دراسة أثر العوامل البيئية على القطاع المصرفي والتنمية المستدامة .

8- إعداد قوائم الدخل والمركز المالي للبنوك متضمنة بيانات عن الاداء البيئي لكل بنك مع انشاء إدارة متخصصة لمتابعة مخاطر الائتمان عند الاستثمار في المشاريع الخضراء و العمل على تفاديها و الاسراع في معالجتها .

9- والاستفادة من تجارب البنوك الخضراء في الدول المتقدمة و الدول العربية السباقة في هذا الشأن .

10 - مراعاة توفير مجموعة من الحوافز والدعم للبنوك الخضراء لتشجيعها على أداء رسالتها ، وخلق حافز لدى كافة البنوك العاملة داخل الدولة لتوجيهها نحو مراعاة البعد البيئي عند تمويل المشروعات.

الخاتمة

برز مفهوم الصيرفة الخضراء في السنوات الأخيرة بشكل واضح مما يفسر أهميته المتزايدة كآلية بديلة في تمويل المشاريع الخضراء. و هي تعكس التزام المصارف بتقديم خدمات مصرفية وتمويلية تأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية، مما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة.

علاوة على ذلك، فإن اعتماد الصيرفة الخضراء يعزز من قدرة المصارف على الابتكار وتطوير منتجات مالية جديدة تدعم المشاريع المستدامة، مما يفتح آفاقًا جديدة للاستثمار ويشجع على الشراكات بين القطاعين العام والخاص، و من خلال هذه المبادرات، يمكن أن تسهم المصارف في دعم المشاريع التي تعزز الاستدامة وتحمي البيئة، مما يعود بالنفع على الوطن والمواطن في ليبيا.

إن تطبيق الصيرفة الخضراء يعكس التوجه نحو مستقبل أكثر استدامة، حيث يتمكن المجتمع من مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية بطريقة متكاملة، مما يساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز رفاهية الأجيال القادمة.

و اخيراً، تعد الصيرفة الخضراء خطوة ضرورية نحو بناء اقتصاد قوي ومستدام يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة العالمية لاجل مستقبل مزدهر اخضر .

المراجع :

1.نغم نعمة ، وآخرون. (2023). دور المصارف الخضراء في تحقيق الاستدامة البيئية: دراسة ميدانية في عينة من المصارف الحكومية العراقية / مع الإشارة إلى التجربة الهولندية .مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الرابع (العدد 1)، 45-67.

2.الخضر بن عمر(2022) ، التحول نحو المصارف الخضراء بين الواقع والمأمول على ضوء التجارب العربية، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي-الجزائر 3. الحوثي (2023) 7 اسئلة عن الصيرفة الخضراء مفهوم توفير الاموال و اللاجراءات مع البنوك ، اليوم السابع .

3. رشا بن جعفر ،مروة بوحناش(2021) ، واقع الصيرفة الخضراء في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر .

4. موالي مصطفى بوشنتوف (2023) ، دور الصيرفة الخضراء في تحسين الاداء المصرفي ، جامعة أمين العقال ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .

5. د. . فهد بن علي العليان (0 202) ، المؤسسات المالية و المصارف و دورها في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة ، بنك الجزيرة ، البركة ، المركز العالمي للتنمية المستدامة ، https://www.regionalcsr.com › uploads › 2020/06.

6. الشيخ أسامة بحر (2020) ، المؤسسات المالية و المصارف الاسلامية و دورها في حماية البيئة و مواجهة تداعيات التغير المناخي و تحقيق التنمية رؤية شرعية ، ورقة مقدمة لمؤتمر ، ، بنك الجزيرة ، البركة ، المركز العالمي للتنمية المستدامة ،

https://www.regionalcsr.com › uploads › 2020/06.

8. نورهان عبدالرحمن محمود(2008)، الصناعة الخضراء و اثرها على التنمية المستدامة ، المركز الديمقراطي العربي ،. https://democraticac.de ›

الامم المتحدة (2023)، ، العمل المناخي . ttps://www.un.org › Paris -agreement

10. البنك المركزي المصري ، المعهد المصرفي المصري ، عشان بكرة ، مبادرة التثيق و الخدمات المالية ، المبادرة القومية للمعهد المصرفي 2012 .

EBI – Egyptian Banking Institute.https://training.ebi.gov.eg › literacy ›

11 البنك المصري لتنمية الصادرات - (2023) ebank.com, first bank,

12 -تغير المناخ وآثاره (2021) World Meteorological Organization WMO

https://wmo.int › ttsar-wtyrt-tghyr-almnakh-watharh

World Health Organization (WHO), 2023,https://www.who.int

13مؤشرات تغير المناخ بلغت مستويات قياسية في عام 2023: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

مارس 2024 19.

14-الحلقة المفرغة لتغير المناخ وحرائق الغابات وتلوث الهواء تُخلِّف آثاراً كبيرة، سبتمبر 5.2024

15- BâcDorin Paul(2007). History of the concept of sustainable development: literature review, University of Oradea, Faculty of Economics.

16- Vogler, John (2007) - The international politics of sustainable development, published in Handbook of Sustainable Development, Edward Elgar Publishing Limited, Cheltenham.

.

17- Prizzia Ross (2007) - Sustainable Development in an International Perspective, published in Handbook of Globalization and the Environment, CRC Press, Boca Raton.

18- Lele, S. (1991). "Sustainable Development: A critical review." World Development 19(6): 607-621.

19- Baker, S. (2006). Sustainable Development. New York, Routledge.

20- Griggs, D., Stafford-Smith, M., Gaffney, O., Rockstrom, J., Ohman, M. C.,
21- Shyamsundar, P., Noble, I. (2013). Policy: Sustainable development goals for people and planet. Nature, 495(7441), 305. https://doi.org/10.1038/495305a

Issue - Twenty first - Part I - November - 2024 - Fourth Year Refereed Quarterly Scientific Journal

International American Journal of Peer-Reviewed Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

ISSN - 2710 - 4834

Deposit number in the Iraqi National Library and Archires: 2460

Special Issue of Articles